الأحزاب السياسية في المنطقة العربية:

بحث في مقاربات الأزمة وإمكانية إصلاح الإختلالات

Political parties in the Arab region : Research on approaches to crisis And the possibility of reform the imbalances

نفيسة زريق

جامعة المسيلة ، الجزائر، nafissa.zerig@univ-msila.dz

مخبر العلوم السياسية الجديدة

تاريخ الإرسال: 2021/01/12 **تاريخ القبول:** 2021/04/21 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

تسعى الدراسة للوقوف على أهم عناصر الأزمة البنيوية للأحزاب السياسية في المنطقة العربية، وفق مقاربات تبحث في الامتداد التاريخي للأزمة ودور النظام السلطوي في تعطيل العمل الحزبي، إلى جانب الموروث الثقافي للمجتمعات العربية الذي يرفض في العمق الثقة في العمل الحزبي، بما أسهم في بناء تعددية حزبية فشلت في أن تكون جزء من تعددية سياسية، وفي تجاوز مختلف الأمراض التي تنخر الجسم السياسي. وكيف ساهم ذلك في ضُعف فاعليتها السياسية والتنظيمية وكذا انحسار تأثيرها في المنعطفات التاريخية الكبرى.

الكلمات المفتاحية: *الأحزاب السياسية؛ الأزمة البنيوية؛ أمراض العمل الحزبي.*

Abstract:

The study aims at identifying the most important elements of the political parties' structural crisis In the Arab region, according to approaches, it examines the historical extension of the crisis and the role of the authoritarian regime in disrupting partisan action. In addition to the cultural heritage of Arab societies, which in depth rejects confidence in party work, which contributed to the building of party pluralism that failed to be part of a political pluralism , and transcending the various diseases that derate the political body. How this has contributed to their weak political and organizational effectiveness as well as to their decline Its impact on historical turns.

Keywords: *political parties ; structural crisis; diseases of party work.*

***المؤلف المرسل: نفيسة زريق nafissa.zerig@univ-msila.dz**

مقدمة:

تعتبر الأحزاب السياسية أحد أهم الظواهر التي أفرزتها الديمقراطية في عصرنا الحديث، فلا يمكن تصور الحياة السياسية من دون هذه المؤسسات التنظيمية لما تمنحه للعمل السياسي من عقلانية وقدرة على التعبير عن مطالب المواطنين.

ولقد ارتبط المفهوم الحديث للأحزاب السياسية تاريخيا بالمرجعية الليبرالية/ الحداثية، التي نجحت بالقطع مع المفهوم القديم للسلطة باعتبارها إلهية مطلقة، وأسست لمفهوم حديث يعد السلطة شأنا بشريا خالصا، ليس من أجل الاستيلاء عليها واحتكارها من طرف واحد شخص كان أو جماعة، ولكن من أجل ممارستها من طرف الشعب عبر ممثليه الذي ينتخبهم من بين مرشحين قدمتهم الأحزاب السياسية. (جنداري2012، ص.01)

ولم تقتصر الظاهرة الحزبية على الدول الغربية، بل شكلت إحدى أهم الظواهر التي عرفتها المنطقة العربية في ظل التجربة الاستعمارية، وواحدة من أهم المفاهيم التي استوعبتها الثقافة السياسية العربية في إطار صراعها مع الاستعمار. عكسه ما عاشته الدول العربية خاصة التي تمكنت من نيل استقلالها في النصف الأول من القرن العشرين، من تجربة الحكم النيابي وتعدد الأحزاب وإدارة الحياة السياسية وفق إطار دستوري ليبرالي.

ورغم استمرارها في الحياة السياسية العربية، إلا أنها لم تستنفذ حقها في ممارسة وظيفتها التقليدية "السعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل الرغبة في ممارستها"، كما حددها في النظام الديمقراطي الحديث الفقيه موريس دوفرجيه.

ومع أن الكثير من المهتمين يرجعون أسباب ذلك إلى ضعف الأحزاب في مقابل قوة التشكيلات الاجتماعية التقليدية التي حافظت على دورها في إطار المجتمعات العربية، إلا أن ذلك لا يلغي مسؤولية النظام السياسي، الذي استطاع أن يُفرغ التعددية الحزبية منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين من محتواها، فلم تحمل هذه التعددية تغييرا على مستوى الممارسة السياسية، وظل تدخل السلطة الحاكمة في ضبط تشكيل الحياة الحزبية بقوانين تنظيمية قائما، ما أبقاها مجرد تنظيمات لتأثيث الفضاء السياسي العام.

ومع ما عرفته الدول العربية من حراك شعبي احتجاجي منذ نهاية سنة 2010، ميزه غياب الأحزاب السياسية وعجزها عن الانخراط في ديناميات المختلفة، عاد الحديث مرة أخرى عن أهمية الفاعل الحزبي في الواقع السياسي العربي، وعن امكانية تصور حياة سياسية سليمة من دونه.

تروم هذه الورقة البحث في أزمة الأحزاب السياسية في المنطقة العربية، وما يعانيه العمل الحزبي من أمراض عطلت دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وساهمت في تراجع الثقة في الفاعلين السياسيين/الحزبيين، بالتركيز على مقاربات الأزمة البنيوية ومحاولة إيجاد حلول للاختلالات الحزبية، انطلاقا من إشكالية رئيسية: كيف أثرت الأزمة البنيوية للأحزاب السياسية العربية وما ارتبط بها من أمراض العمل الحزبي، في ضعف فاعليتها السياسية والتنظيمية، وضعف تأثيرها في المنعطفات التاريخية الكبرى؟

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في محاولتها تشخيص أزمة الأحزاب السياسية العربية، إلى جانب المنهج التاريخي للبحث في امتداداتها التاريخية. والتزم الباحث في تشريحه لأمراض العمل الحزبي الابتعاد عن دراسة الحالة، والاستعانة بالمقارنة الضمنية /طريقة المقاربة لوجود أوجه تشابه كبيرة، لعناصر الأزمة البنيوية للأحزاب والأمراض التي يعانيها العمل الحزبي في المنطقة العربية.

وسيتم معالجة الإشكالية من خلال تناول العناصر التالية:

- الظاهرة الحزبية في المنطقة العربية: تاريخ عريق وتقاليد سياسية سلطوية ثابتة.
- في أمراض العمل الحزبي في المنطقة العربية.
- في إمكانية إصلاح الاختلالات في المشهد الحزبي في المنطقة العربية.

1. الظاهرة الحزبية في المنطقة العربية: تاريخ عريق وتقاليد سياسية سلطوية ثابتة:

عرفت العديد من الدول العربية الظاهرة الحزبية في تعدد مرجعياتها منذ عشرينيات القرن الماضي، فكان للحركة الوطنية التي قاومت الاستعمار دورا بارزا في ظهور ثقافة الأحزاب. وقد ازداد نشاط العمل الوطني السياسي بقيادة أحزاب سياسية أكثر في فترة ما بعد الحربين العالميتين في أغلب الدول العربية؛ فشهدت الجزائر تعددية عكستها تيارات الحركة الوطنية. وشهدت تونس تعددية حزبية امتدت من حزب دستوري محافظ أسهم بشكل لافت في بث روح المقاومة السياسية ضد الوجود الفرنسي. أما في المغرب فقد رصدت العديد من الدراسات مسار الأحزاب السياسية المغربية منذ عام 1934 فكان لحزب الاستقلال المتأسس سنة 1943 دورا هاما في النضال السياسي ضد الاحتلال الفرنسي والاسباني. وكان لحزب الوئام المتأسس سنة 1950 بموريتانيا دورا مهما في المطالبة بانعتاقها من الاستعمار الفرنسي.

وقاد حزب الاستقلال العربي في سوريا حركة نضالية سياسية ضد الاستعمار إلى جانب 25 حزبا كانت تطالب بالاستقلال. وحمل في العراق الحزب الوطني العراقي وحركة النهضة العراقية لواء المقاومة السياسية والمطالبة باستقلال البلاد.

ومع كل ذلك جاء الاستقلال دون تبني مبادئ الديمقراطية وتشكلت نظم جمهورية (تونس، الجزائر، سوريا والعراق) رفعت شعارات اشتراكية، وانحازت أخرى لتعزيز نموذج الحكم الملكي، وفي كلتا الحالتين كان القاسم المشترك هو إرساء تقاليد سلطوية ثابتة في الحكم تظل بموجبها السلطة هي المتحكم في المشهد الحزبي، مع منع قيام تعددية حزبية حقيقية، وتأميم كل مظاهر الحياة السياسية.

وحتى بعدما قررت الدول العربية الأخذ بالتعددية الحزبية لم تُفض هذه العودة إلى تغيير في تلك التقاليد السلطوية، ولا في إقامة بنية حزبية قوية وفاعلة. ولا يوجد دليل على ضعف البنية الحزبية العربية أقوى من أن محاولات التغيير التي شهدها مطلع العقد الحالي مع ما عُرف باسم «الربيع العربي» جاءت من خارج البنى الحزبية تماماً. (يوسف أحمد 2019، https://bit.ly/2MPG9G5.)

2. في أمراض العمل الحزبي في المنطقة العربية:

يتطلب سبر غور صورة المشهد الحزبي العربي في أسباب تعثره وتجلياته البنيوية وسيرورته الطبيعية، فحص وتمحيص مختلف الثوابت والمتغيرات المحيطة بالظاهرة الحزبية وتمتد تاريخيا منذ نشأة الأحزاب السياسية العربية. وقد وضعت تلك الأمراض الأحزاب السياسية في اختبار عسير يهدد وجودها. ولا يتعلق الأمر بأدوات المنع القانوني التي طالما لجأ إليها النظام الحاكم في محاولته التضييق على العمل الحزبي، وإنما بانتشار صور وتمثلات وقناعات مناهضة للحزب السياسي بشكل قوي، وهو ما سيؤثر ليس فقط على وظائفها وآداءها لأدوارها وعلاقتها بالمواطنين؛ بل على التجربة الديمقراطية العربية التي ما فتأت تسير بخطى بطيئة بعد ما شهدته معظم الدول العربية من حراك شعبي احتجاجي منذ نهاية 2010.

وعلى تعدد الدراسات التي حاولت رصد أمراض العمل الحزبي وأهم الإشكاليات التي تحول دون أن تستنفذ حقها في ممارسة وظيفتها التقليدية "السعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل الرغبة في ممارستها"، تبرز واحدة من أهم هذه الدراسات للأستاذ محمد ضريف. (ضريف 2001).

ومع أن هذه الدراسة تركز وهي ترصد ثوابت المشهد الحزبي المغربي، على كشف الباحث عن مقاربات مركزية ثلاث تجسد أسباب الأزمة البنيوية للأحزاب المغربية، لكن ذلك لم يمنع من سحبها على المجال السياسي العربي في عمومه، انطلاقا من مسلمة رئيسية مفادها اشتراك الدول العربية في مجموعة من المعطيات السياسية والثقافية والاجتماعية.

1.2 . مقاربات الأزمة البنيوية للأحزاب في المنطقة العربية:

أ/ المقاربة السوسيوتاريخية: وتبحث في الامتداد التاريخي في نشأة الأحزاب السياسية في التجربة العربية؛ بحيث لم تولد الأحزاب العربية عند درجة معينة من تطور المجتمع لتنظيم انقساماته، وجرها خارج دائرة العنف، كما هو الحال في التجربة الأم (الغربية)، بل ارتبطت أثناء نشأتها بحركة التحرر الوطني. ولم تولد في إطار مجتمع مدني يملك من السمات ما يدعم هذه التجربة كاستقلال المجال الاجتماعي عن السياسي، وإرساء المواطنة كقيمة أصلية، وإقرار العديد من المبادئ كالتعددية وتداول السلطة، بل نشأت في سياق وطني تحرري ولم ترتبط نشأتها أصلا بسياق انتخابي ديمقراطي.

وأكثر من ذلك ساهم الإرث الاستعماري بسياسته القمعية وممارسته لكل أشكال الإخضاع المؤسسي، وحضر هيئات المقاومة ممارسة نشاطاتها السياسية، في ترسيخ ثقافة الاحتراب، وتوسل العنف كأداة للتحكم في مفاصل الحياة السياسية، مما ساهم بقوة في ما بعد في ترسيخ التقاليد السلطوية في ظل غياب أي شكل من أشكال العمل السياسي التعاقدي الذي من شأنه أن يفسح المجال لظهور أحزاب سياسية قوية. (أمزيان 2020، ص.ص.10—11).

والمفارقة حتى بعد أن نالت الدول العربية استقلالها ابتداء من خمسينيات وستينيات القرن العشرين، لم تستوعب النخب السياسية الوطنية الدرس التاريخي من محنتها مع الاستعمار، وتعاملت بنزعة اقصائية مع مختلف التيارات السياسية؛ واتجه العديد منها لاعتماد نظام الحزب الواحد، رغم ما تزخر به من تقاليد للتعددية، عكستها كما ذكرنا سابقا تعددية الحركة الوطنية بمختلف حمولاتها الفكرية والسياسية والإيديولوجية.

وباسم التنمية والتقدم سيطر الحزب الواحد على الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي. وحتى في وجود دول عربية شكلت الاستثناء فيما يتعلق باعتمادها التعددية الحزبية بعد استقلالها كالمغرب مثلا كان للقصر دورا مهما في خلق أحزاب إدارية، راهن عليها لمواجهة قوة الحركة الوطنية (وعلى رأسها حزب الاستقلال) كشريك محتمل في الحكم.

ب/ المقاربة السوسيوسياسية: تركز هذه المقاربة على ما يطلق عليه البعض بالتكتيك الحزبي للسلطة السياسية القائمة في الدول العربية، وتشرح الدور المهم الذي لعبته في تعميق أزمة الأحزاب عن طريق:

- **ضبط التوازنات بين الأحزاب:** ويتعلق الأمر بموقع الأحزاب السياسية في فلك النظام السياسي القائم، والعلاقة بين الفاعل المركزي المتمثل في السلطة الحاكمة، والمكونات الحزبية. ومن ثم البحث في السياسية الحزبية للسلطة؛ آلياتها وضوابطها التي تحفظ من خلالها التوازن بينها وبين الأحزاب من جهة وفيما بين الأحزاب من جهة أخرى.

ولا نكاد نلمس اختلافا جوهريا لسياسة السلطة اتجاه الظاهرة الحزبية سواء في النظم الملكية أو الجمهورية، خاصة في مرحلة إقرارها للتعددية الحزبية تحت ضغط التغيرات الدولية في نهاية ثمانينات القرن العشرين، ولا حتى في المرحلة الراهنة التي شهدت تطورات وطنية وإقليمية في إطار ما عرف "بالربيع العربي"، الذي لم تحمل رياحه أي تغيير فيما يتعلق بمحورية السلطة في النظام العربي.

وإن كان للدستور دورا في تعزيز المكانة الدستورية للسلطة في النظم الجمهورية بالنظر لمكانة باقي الفاعلين السياسيين وخاصة الأحزاب السياسية، ودور القوانين التنظيمية في تعزيز هذه المكانة؛ خاصة وأنها تعمدت أن تجعل من الأحزاب في حالات عديدة (المغرب والجزائر مثلا في بداية مرحلة التعددية) مجرد جمعيات لا تبحث عن تطبيق برنامجها السياسي أو تحويل المجتمع، حسب مشاريعها، بل تتنافس للتأثير على الحكم وخدمته لا الاستيلاء عليه.

إلى جانب ما تحدده هذه القوانين من شروط التأسيس والنشاط والتمويل بما يجعل من حرية إنشاء الأحزاب السياسية التي يقرها الدستور نفسه مجرد حرية على ورق كما أكد ذلك تقرير التنمية. فإن النظم الملكية تجاوزت في إعلاءها لمكانة السلطة/المؤسسة الملكية المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ (...) باعتبار الملك أمير المؤمنين، والممثل الأسمى للأمة، وحامي حمى الدين. (برادة 2005، ص.61)

وهو ما أتاح للسلطة الحاكمة (في النظم الجمهورية والملكية)، مجالات للتحرك السياسي/الدستوري وخولها إمكانية التحكم في باقي المؤسسات السياسية بما فيها الأحزاب، وفي إمكانية المحافظة على التوازنات بين الفاعلين لصالحها. بل أكثر من ذلك استطاعت في كثير من الحالات ان تخترق هذه التنظيمات أو تسهم في انفجارها من الداخل، أو حتى إغراق الساحة بالأحزاب، فظهرت مرارا أحزابا إدارية عششت وفرخت في أحضان السلطة..

- **خلق تعددية حزبية بديلا للتعددية السياسية:** رغم أن معظم الدول العربية عرفت الظاهرة الحزبية منذ الفترة الاستعمارية، تاريخ اعتماد رجال الحركة الوطنية التنظيم الحزبي أداة لتحركهم السياسي، ومع ذلك

اختارت نظام الحزب الواحد كإطار سياسي وتنظيمي وحيد للبلاد. وباستثناء المغرب الذي اختار التعددية السياسية مبكرا بعد الاستقلال، كان نظام الحزب الواحد هو المهيمن في المنطقة العربية في مصر وسوريا والعراق، والجزائر وتونس وغيرها، إلى غاية نهاية ثمانينيات القرن العشرين.

أقر بعدها النظام الحاكم التعددية الحزبية في غياب أي أفق لتعددية سياسية بما تعنيه من توزيع للسلطة السياسية من خلال ترتيبات مؤسساتية أهمها الأحزاب السياسية. (شعبان ربيع 2017، ص.118) فلم تكن تعددية ذات دلالة سياسية، ولم يعكس العدد المتزايد للأحزاب عددا مماثلا من البرامج السياسية. (ترتب عنها أحزاب كثيرة، وصل عددها في الجزائر مثلا أكثر من 60 حزبا سياسيا في بداية تسعينيات القرن الماضي، وأكثر من 214 حزبا في تونس مطلع القرن الحالي).

وظلت السلطة المركزية هي المتحكم في خلق مشهد حزبي تعددي شكلي تجنبا لاكتساح أي قوة حزبية للساحة السياسية، أو السماح لأحد أطراف التعدد بالوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو حتى التأثير في مخرجاتها، بمختلف الوسائل القانونية والتنظيمية.

ج/ المقاربة السوسيو ثقافية: وتبحث في أزمة الأحزاب السياسية العربية من زاوية مدى تقبل الموروث الثقافي للمجتمعات العربية للظاهرة الحزبية، ومدى مساهمة الثقافة الشعبية/ السياسية العربية في تعزيز قيمة الفعل الحزبي، وتقبل بالأحزاب كمؤسسات تمثيلية أم ترفضها في العمق النفسي. ويمكن تحليل ذلك بالنظر إلى:

- **البيئة الثقافية للمجتمع العربي:** فوجود أحزاب سياسية في ظل بيئة ثقافية مازال للبنى التقليدية بمختلف تدرجاتها المجتمعية دور مهم سواء في تأسيسها أو توجيه الانتخابات لصالح حزب على الآخر. وفي ظل قدرة العصبية التي هي مظهر القَبلية Solidarité de corps عن إظهار حيويتها (...) حتى في الأحزاب وإعادة إنتاجها كتأكيد على حداثتها وعصريتها أكثر من مظهر بقاء تقليدي كما يرى **ريكاردو بوكو**، سيساهم بالتأكيد في تراجع أهمية البناء المؤسسي/الحزبي لصالح البنى التقليدية والنزعة العصبية(Riccardo Bocco 1995, p.5.)

- **فقدان ثقة الأفراد في العمل الحزبي:** وتبرز محورية فقدان الثقة في العمل الحزبي من طرف الأفراد كعامل تفسيري لأزمة الأحزاب السياسية، خاصة مع ما أظهرته نتائج استطلاع أجراه موقع "الباروميتر العربي الشبكة البحثية المستقلة " لصالح صحيفة ذي ايكونومست البريطانية، وانخفاض نسبة الثقة في الأحزاب بما يزيد عن الثلث منذ 2011 في جميع أنحاء المنطقة العربية.

ولم تحد بيانات الدورة الخامسة (2019/2018)من الباروميتر العربي هي الأخرى عن سابقتها، بحيث أشارت إلى نسب ثقة منخفضة جدا في الأحزاب السياسية تراوحت ما بين 04 بالمئة والـ 21 بالمئة. فشكلت نسبة الثقة في العمل الحزبي 21 بالمئة في مصر، 19 بالمئة في لبنان، لتشهد مستويات منخفضة 9 بالمئة في تونس 7 بالمئة في الأردن و6 بالمئة في العراق. وتسجل ليبيا أدنى نسبة وهي 4 بالمئة."

وفي مقابل ذلك لم يتوان الباحثون في تفسير أزمة الأحزاب السياسية العربية بربطها بالسلوك الثقافي للمواطن العربي، وإبراز محددات هذا السلوك الموضوعية كالفقر والأمية، ومحدداته الذاتية كضعف الالتزام الحزبي واللامبالاة (ضريف 2001)، ما عمق أزمة الأحزاب أكثر وجعلها تفقد أعدادا هامة من ناخبيها، كما حدث مثلا مع حركة النهضة التونسية التي فقدت ما يقارب المليون ناخب من وعائها الانتخابي.

● **متغير الثقافة السياسية السائدة في الدول العربية لدى السلطة والمجتمع** على حد سواء ودوره في بلورة قيم رافضة للعمل الحزبي وتحمل نزعة إقصائية للأحزاب السياسية. فرغم أن الثقافة السياسية العربية قد استوعبت في إطار صراعها مع الاستعمار مفهوم الحزب السياسي، سرعان ما تم التراجع عنه بعد الاستقلال، مؤكدة الرفض المطلق لمبدأ لا يقينية مبادئ المحك الديمقراطي أي عبر رفض التعددية الحزبية.

وتفسح المجال لنظام الحزب الواحد تحت شعارات امتلاك الحقيقة الوطنية، فسادت الثقافة السياسية مفاهيم من قبيل "وحدة الكلمة"، و"نبذ الاختلاف، "والوحدة الوطنية"، وصودرت بموجبها العديد من الحريات وفي مقدمتها حرية التعدد وحق الاختلاف، وألغي بذلك تعدد الأحزاب.

وعلى تعدد أسباب ذلك يبقى عدم ايلاء الحركة الوطنية التي قاومت الاستعمار، الثقافة الاهتمام الكافي إلا بالقدر الذي يخدم المقاومة، مما أسهم بتكريس أولوية السياسي على الثقافي في الحقل الوطني أهمها على الاطلاق. (حسين حسني الشرافي 2012، ص.67)

وقد عملت هذه العوامل على ترسيب قيم ومفاهيم في الثقافة السياسية العربية عموما، من قبيل امتلاك الحقيقة والنزعة الاقصائية، ورفض التعددية وعدم التسامح إلى الحد الذي يسمح بالتخوين والتكفير، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على الكيفية التي يمكن من خلالها إدارة الاختلاف. (حسين حسني الشرافي2012، ص.66)

2.2. في أمراض الجسم الحزبي في المنطقة العربية:

على تعدد الأمراض التي تنخر البنية الحزبية العربية حاولت الدراسة أن تتبنى التشخيص الذي وضعه المفكر المغربي عبد الإله بلقزيز، الذي توصل في دراسة له إلى حصر أمراض الجسم الحزبي في مجال الفكر والخطاب، أو الممارسة والأدوات ثم في التنظيم والبنى المؤسسية. (بلقزيز 2019.)

أ– أمراض الفكر داخل التنظيمات الحزبية: لا تختلف أمراض الفكر داخل الأحزاب السياسية العربية على اختلاف ألوان طيفها السياسي (قومية، يسارية، إسلامية، اشتراكية...)، فإلى جانب الدعوية والعدمية السياسية، تشترك في أمراض:

● **الدوغمائية:** وتأخذ شكل نزعة نصيّة مَرضيّة؛ تعكس حالة من التمسّك الإدماني الأعمى بالنصّ، يراد أن يكون مُستودع الحقيقة والمرجع المتعالي الذي يتمّ الرجوع إليه، ويُكتفى بمنطوقه، ويُحسم بحجّته. ولا تقتصر على مجال الدين، بل تشمل مجال الفعل والمُمارسة السياسيَّين، فهي مُمارسة للسياسة بمنطق عقائدي، وتنظر للسياسة بوصفها ترجمة عمليّة لفكرة عليا متجسِّدة في نصّ. (مستقيم 2019، https://bit.ly/2Lcyfpu) وهو ما يعتبره آخرون إيذان بانحطاط السياسة وتحنّطها، لأن قوام العمل السياسي هو الواقعي اليومي النسبي المتغيّر، بينما مجال النصّ هو التسليم واليقين والثبات.

أما بالنسبة للعمل الحزبي فتعمل على تشييده على لبنات التمسُّك بالثوابت الفكريّة والأخلاقيّة، أي التمسّك بالنصّ بوصفه مصدراً للحقيقة ومرجعيّة للعمل السياسي، ومن ثمّة مُعاداة الواقع الذي يعتبر نواة العمل السياسي. (مستقيم 2019، https://bit.ly/38rC5UL)

● **القصووية في العمل السياسي:** Maximalisme نزعة تطلب في السياسة أقصاها، مألوفة عند من تقترن عندهم السياسةُ بالإرادوية، Volontarisme، ويستسهلون القفز على المراحل، والذهاب إلى الأبعد. وهي نزعة سياسية مرضية خاصة بالأحزاب السياسية الراديكالية (خاصة من النمطين اليساري والإسلامي).

وقد تحولت القصووية التي تَطْلُب الأقصى من الأهداف وتتمسك به إلى عقيدة سياسية للأعم الأغلب من تيارات اليسار الراديكالي في العالم، وأصابت تأثيراتها اليسار العربي الجديد منذ ابتداء تكوين تنظيماته في العام 1968، وإلى نهاية عقد السبعينات لترثها منه الحركات الإسلامية. (بلقزيز 2017، https://bit.ly/3nmxyHi)

ب– أمراض الممارسة لدى التشكيلات الحزبية: أما على مستوى الممارسة، فقد توقف عبد الإله بلقزيز عند ثلاثة أمراض تفتك بالعمل السياسي، وهي الشعبوية، والانتهازية، والعنف السياسي.

● **الشعبوية:** Populism كمفهوم استخدم في وصف بعض الأحزاب العربية التي هيمنت في خمسينيات وستينيات القرن العشرين(...)، تحت وطأة الثقافة الثورية وفي جملتها الشعبوية اليسارية.

ومع أن البعض يرى اندثار الشعبوية اليسارية في العالم العربي مع انصرام حقبة المد اليساري، يعتقد البعض الآخر أن الظاهرة عادت لتطل مرة ثانية في رداء جديد، وتكتسب راهنية في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي، وفي سياق ما عرف "بالربيع العربي"، من ضفة إيديولوجية مناقضة وهي ضفة "الإسلام الحزبي"، وتعبر عنه الأحزاب المحافظة الإسلامية ذات المرجعية الدينية، التي جنحت للشعبوية بموجب انتقالها من لحظة الدعوة إلى لحظة السياسة والعمل السياسي؛ فوظفت خطابا دعائيا في الحقل السياسي من أجل التأثير على توجهات الرأي العام وحشد الأنصار والمتعاطفين"، ولنا في حزب العدالة والتنمية المغربي أفضل مثال على ذلك. (Anas Machloukh2019, https://bit.ly/2XnOHpw)

لكن ذلك لا يوجب بتاتا ربط الشعبوية بالحزبية الإسلامية، وقصر الخطاب الشعبوي على تيار سياسي معين ولا على حركة ذات توجه إيديولوجي بعينه، بل يهم جميع أطياف التنظيمات السياسية. (2014, pp 312—327. Canovan Margaret)

وإذا كان الخطاب الشعبوي سائدا منذ الاستقلال كأسلوب اعتمدته كيانات حزبية للتموقع الفعال داخل الحقل السياسي، واعتمدته الأحزاب الإسلامية لاستمالة الجمهور عن طريق مخاطبة مظلوميته الاجتماعية وحرمانه المزمن. (بلقزيز 2017، https://bit.ly/3ouWrSt) فإن اللجوء إليه منذ 2011 كأسلوب مميز للخطاب السياسي الحزبي إنما يحركه هاجس كسب شعبية أكبر أو تبرير الفشل السياسي لبعض الأحزاب في إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤرق المواطنين. والأهم الهاجس الانتخابي والظفر بأعلى نسبة من الأصوات، في ظل أزمة الثقة في الممارسة السياسية والفاعل السياسي/الحزبي.

● **الانتهازية والعنف السياسي:** أصبحت الانتهازية بما هي سياسة وممارسة واعية للاستفادة الأنانية من الظروف مع الاهتمام الضئيل بالمبادئ سمة سائدة تطبع المشهد الحزبي العربي حسب الكثير من منظري العلوم السياسية العرب. وقد ساعدت مجموعة من العوامل بعض الأحزاب السياسية كاستحضار المحسوبية والزبونية والولاءات الشخصية في التأسيس للانتهازية السياسية ومن ثم التخلي عن خطها المعارض وخلافاتها الإيديولوجية من أجل الحصول على مناصب وزارية وفقا لمنطق الغنيمة. (زكي، https://bit.ly/3qf8tjB).

● **العنف السياسي:** ولا تتوقف أمراض الجسم الحزبي العربي عند اعتماد الحزب خطابا شعبويا لاستمالة الانصار ولا اعتماد سلوكا انتهازيا لتحقيق مصالح شخصية، بل قد تتعداه إلى استعمال العنف السياسي. وإذا كان العنف السياسي يأخذ طابعا لفظيا/لغويا تعكسه مختلف الملاسنات الكلامية التي تشهدها مؤتمرات الأحزاب السياسية، أو مشاحنات داخل أسوار المؤسسة البرلمانية، فالأخطر من ذلك لجوء بعض الأحزاب المتخاصمة للاعتداء على الخصم السياسي جسديا من أجل إجباره على قبول شروط وقواعد لعبة سياسية كان يرفضها سابقا عندما كان في وضعية تسمح له بالرفض". (Addi 1998 , pp. 295-311.p.299)

ج – أمراض التنظيم: ويقصد بها ما يصيب البنى المؤسسية للتنظيمات الحزبية من أعطاب كالمركزية البيرقراطية، والانشقاقات التنظيمية.

● **المركزية البيروقراطية:** وما يترتب عنها من جمود تنظيمي، وسيادة علاقات عمودية بين قيادة تتمتع بصلاحيات مطلقة ومنخرطين أشبه برعايا سياسيين. ويترتب على ذلك سيادة منطق الولاء المطلق للزعيم الفرد المتحكم في كل مفردات القرار السياسي للحزب. ورفض مبدأ شرعية تعايش وجهات النظر وتعددية الآراء داخل الأحزاب السياسية، وتحويل الاختلاف إلى عملية احترابية ما يمنع هذه التنظيمات من الإبداع والتفكير الحر.

(حمدي 2015، https://bit.ly/38ruuFB) وإلى جانب ذلك تبرز إشكالية غياب الديمقراطية في البنية الحزبية الداخلية وآليات اشتغالها، وما يترتب عنها من إعادة إنتاج القيادة التاريخية للكثير من الأحزاب السياسية العربية لنفسها، بعيدا عن أي دوران للنخب داخلها ولا حتى تداول على القيادة، والأمثلة كثيرة على ذلك فقد بقي "حسين آيت أحمد" مؤسس حزب جبهة القوى الاشتراكية على رأس الحزب لمدة أربعين سنة، ولم يغادر " علي يعتة " منصبه كأمين عام لحزب التقدم والاشتراكية المغربي الا بوفاته سنة 1997. ومازال حمة الهمامي زعيما لحزب العمال الشيوعي التونسي منذ تأسيسه في 1986. (السويقات 2016، ص.199)

الانشقاقات التنظيمية: ترتب عن شخصنة السلطة وهيمنة القيادة داخل الأحزاب السياسية أن شهد معظمها كثرة الانشقاقات الداخلية كإحدى السمات الأساسية في الممارسة الحزبية التي تحيل على الظاهرة الانقسامية التي ناقشها واتربوري في حقل السياسة، وعدد من الباحثين في حقل الأنثروبولوجيا مثل غيلنر وغيرهم. (التليدي 2019، https://bit.ly/3hZMeej)

ومع أن الظاهرة ليست بالحديثة بل تمتد جذورها التاريخية إلى مرحلة الحركة الوطنية عندما كان العمل الحزبي أحد آليات مقاومة الاستعمار (كما حدث مع حزب الاستقلال المغربي، أو نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري، وكذا حزب الوفد المصري...)، إلا أن الجديد فيها أنها ألقت بظلالها على مختلف الأطياف السياسية؛ "فلم تسلم من ظاهرة الانشقاقات والحركات التصحيحية حتى الأحزاب المحسوبة على السلطة في النظم العربية، كما هو الحال مع أحزاب ائتلاف الأغلبية في موريتانيا. (الداه ولد الشيخ 2019، ص.411) وعكست استمرار عقلية الإقصاء بدل عقلية التعايش بين التيارات المختلفة داخل الحزب الواحد.

ومع ما عرفته الكثير من الدول العربية من حراك شعبي احتجاجي تجاوز الأحزاب التقليدية التي سارعت لمحاولة ركوب موجته، لم تسلم هي الأخرى من اهتزازات أفضت في الكثير من الحالات إلى تصدعات، كما في حزب "المؤتمر الوطني" السوداني بعد تنحية الرئيس السابق عمر البشير من السلطة، أو حزب "جبهة التحرير

الوطني" بعد استقالة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. (مركز المستقبل للدراسات المستقبلية2019، https://bit.ly/39hRG8z)

3. في إمكانية إصلاح الاختلالات في المشهد الحزبي في المنطقة العربية:

تعكس الأعراض المرضية السابقة واقع التنظيمات الحزبية العربية، التي يرى الكثير من المتابعين أنها وصلت إلى حالة "ضمور واضمحلال وتراجع للعمل الحزبي" وأن الأحزاب "في حكم الانتهاء، ما لم يستدرك الباحثين ورؤساء الأحزاب والسلطة الحاكمة الأمر، وتتكاثف الجهود من أجل إعادة الاعتبار للأحزاب السياسية، والعمل على ترشيدها.

وعلى تعدد أمراض العمل الحزبي وانعكاس ذلك على تراجع محورية الأحزاب في اللعبة السياسية العربية، خاصة مع ما عرفته الدول العربية من حراك شعبي احتجاجي منذ نهاية سنة 2010، ميزه غياب الأحزاب السياسية وعجزها عن الانخراط في ديناميات المختلفة. ومن أجل لعب دورها المتوقع في مسار الانتقال الديمقراطي أسوة بالدور الذي لعبته أحزاب فاعلة في تجارب مماثلة عرفتها أمريكا اللاتينية وأوربا الوسطى والشرقية بعد انهيار جدار برلين، يتطلب الأمر:

1.3. إعادة الثقة في الحزب السياسي بوصفه الحزب القادر على الحكم والقيادة، من خلال:

- إدراك الحزب نفسه لأهمية مكانته داخل العملية السياسية والأهم من ذلك حسب ما ذهب إليه المفكر الإيطالي انطونيو غرامشي(1891– 1937) " أن يفرض الحزب السياسي هيمنته قبل الوصول إلى الحكم، وأن يرتقي في سلم المصداقية، وأن يتعايش تحت مظلته السياسيون والمثقفون على السواء، في تعبير فريد عن وظيفته القيادية ".(القابسي 2020، https://bit.ly/2LsPNgZ)

- الاعتقاد الجازم لدى السلطة بمحورية الأحزاب السياسية الممثل الوحيد للإرادة الشعبية؛ وذلك بالحد من احتكار السلطة وجعل الأحزاب مجرد تنظيمات تؤثث الفضاء السياسي العربي، وتغيير رؤيتها للعمل الحزبي والحد من سعيها الدائم لضبط توازنات المشهد الحزبي، وعن الأسلوب التمييعي الذي أفضى إلى طفرة حزبية غير طبيعية، تَمَيَّع معها المشهد الحزبي، خاصة في دول الحراك.

- تعزيز ثقافة ديمقراطية داخل الأحزاب السياسية العربية يؤطرها دستور الحزب ومضمونه الديمقراطي والمؤسسي، بما يعزز ترسيخ الديمقراطية داخل هيئاتها، وما يترتب عنه من تناوب ديمقراطي على رئاسة الأحزاب. وهو ما يمكن أن يتحقق بموجب نصوص الأحزاب نفسها التي تقيد مأمورية رئيس الحزب بفترة زمنية محددة، ما يفسح المجال أمام إمكانية التعاقب على رئاسة الأحزاب. (قدم بعض الدارسين تجارب كل من حزب العدالة والتنمية المغربي، وحزب تواصل الموريتاني، وحزب جبهة العمل الإسلامي في مجال تكريس التناوب الديمقراطي، كتجارب مميزة في مجال الديمقراطية الداخلية في الأحزاب العربية عموما والاحزاب الإسلامية بشكل خاص.)

2.3. ارتكاز الأحزاب والنخب السياسية على مشروع ثقافي يستهدف: (الأغبري2019، https://bit.ly/2Xnwokj)

- إنتاج المعرفة ونشرها وخلق الوعي بالحياة التعددية؛ بعيدا عن تكريس ثقافة الأحادية ورفض الآخر، فالوعي الديمقراطي للمجتمع هو مبتدأ التحول؛

- ترسيخ قيم ومفاهيم العمل الديمقراطي وتكريسها في المجتمع كنواة لأي عمل ثقافي تحولي، وكقناعات لدى أعضاء الحزب السياسي، وممارستها سلوكيا بعيدا عن إقصاء الآخر والتخوين وكثرة الانشقاقات؛

- إعادة النظر في طبيعة علاقة السياسي بالثقافي داخل الأحزاب، وإعطاءه (أي للثقافي) دورا مهما يتجاوز دور التبرير لآراء السياسي إلى معالجة واقع الأحزاب وتطوير ثقافة المجتمع.

3– ترشيد العمل الحزبي: بما يعنيه من إيجاد سبل أنجع في تسيير وتدبير العمل الحزبي؛ وذلك بتفعيل مقاييس العقلنة والرشد من خلال ترسيخ قواعد المأسسة من آليات وإجراءات وقوانين تضبط الفعل الحزبي، والقطع مع الأدوات التقليدية في تسييره، والتركيز على التمايز البنيوي والوظيفي. (عبد الفتاح، الزياني 2008، ص. ص.55-58.)

خاتمة:

تجمع الكثير من الدراسات على تأكيد الامتداد التاريخي للظاهرة الحزبية في الفضاء (المجال) السياسي العربي إلى مرحلة الاستعمار، بحيث استوعبت في إطار صراعها معه العديد من المفاهيم ذات الدلالة الديمقراطية كمفهوم الحزب السياسي. إلا أن الواقع العربي اثبت منذ الاستقلال نفورا من الظاهرة الحزبية بمختلف توجهاتها. وإذا كان النقد قد أخذ لزمن طويل نقد السلطة في تعاملها مع الحزبية، وسعيها لضبط المشهد الحزبي منعا أو تقييدا، أو تمييعا مثلما عايشناه في مرحلة ما بعد 2011، من دون نقد سياسة القوى الحزبية، وتشريح أمراضها ومحاولة تصويب وتصحيح مسارها.

وإذا جزمنا بما لعبه النظام السياسي في المنطقة العربية من دور في إضعاف العمل الحزبي، من خلال قدرته على ابتكار طرق جديدة طوال الوقت للاحتفاظ بالسلطة، ظاهرها إصلاحات سياسية باهتة تخفي خلفها سلطات تنفيذية واسعة (للملك أو النخبة الحاكمة)، ووسائل قانونية ومالية لعرقلة الأحزاب.

فإن ذلك لا ينفي مسؤولية الأحزاب نفسها في ما تعانيه من إكراهات وتحديات ترتبط بمستوياتها الفكرية والعملية والتنظيمية، وكانت بالفعل سببا في اختفاء العمل الحزبي أو ضموره وحتى اضمحلاله التدريجي.

ومن ثم يقتضي التفكير في تجاوز مشكلات الفعل الحزبي، الترفع بالأحزاب من دور تأثيث الفضاء السياسي العام الموكول له، إلى فاعلين سياسيين حقيقيين قادرين على ممارسة السلطة، الحاجة إلى: (بلقزيز 2018، https://bit.ly/2MMfauV)

– استنطاق الظاهرة الحزبية العربية، ووضعها على محك النقد، والانتقال من نقد السلطة فقط إلى نقد سياسة القوى الحزبية بهدف التصويب والترشيد، ومعالجة الحالات المرضية للحزبية، بما يزيد في رصيدها وصدقيتها وتمثيليتها؛

– التفكير في بؤس أوضاع الطبقة الوسطى البيئة الاجتماعية للعمل السياسي، وانعكاس ذلك على تراجع العمل الحزبي الذي يفقد بتدهور أحوالها الجمهور السياسي المباشر والمحرك للعمل السياسي.

– التفكير في ظاهرة الانسداد السياسي في النظام السياسي وما يترتب عنه من سد منافذ التغيير والإصلاح التي من المفروض أن تقودها الأحزاب السياسية.

قائمة المراجع:

- جنداري، ادريس.(2012). التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة، سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات.
- بلقزيز، عبد الإله.(2019). نقد السياسة في أمراض العمل السياسي. ط.1، الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب.
- ضريف، محمد.(2001). الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق.ط.1، الدار البيضاء: دار الاعتصام للنشر.
- أمزيان، محمد.(2020). الدولة التسلطية في الوطن العربي: الجذور التاريخية وتشكل النخب السياسية. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. المجلد 07، (العدد 01)، ص ص 06– 26.
- برادة، يونس. (جانفي 2005). الملكية والأحزاب في المغرب: مقاربة السياسية الحزبية للملكية. مجلة فكر ونقد. (العدد 65)، ص ص. 61–70.
- السويقات، الأمين.(جوان 2016). الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب. مجلة دفاتر السياسة والقانون. (العدد 15)، ص ص. 197–213
- عبد الفتاح، لؤي والزياني، عثمان.(2008). الحكامة الحزبية: نحو ترشيد العمل الحزبي في المغرب. مجلة وجهة نظر، (عدد مزدوج 36–37)، ص ص.55–58.
- الداه ولد الشيخ، محمد الملقب.(2019). الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في موريتانيا: ضعف في البنية وكثرة الانشقاقات. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. المجلد 08.(العدد 05)، ص ص. 399–416.
- شعبان ربيع، هادي.(2017). التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية. مجلة القانون، المجتمع والسلطة، كلية الحقوق، جامعة وهران. (العدد 06)، ص ص.101–120.
- حسني الشرافي، رامي حسين. (2012). دور الاعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني، رسالة ماجستير غزة: جامعة الأزهر.
- يوسف أحمد، أحمد.(2019/09/24). مستقبل الأحزاب العربية. تم التصفح بتاريخ: 2019/12/18. متاح على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/2MPG9G5
- مستقيم، المهدي.(2019/7/10). في أمراض العمل السياسي العربي. تم التصفح بتاريخ: 2019/12/28. على الرابط الالكتروني:https://bit.ly/2Lcyfpu
- مستقيم، المهدي.(2019/09/23). في أسباب انحطاط الظاهرة الحزبية العربية. تم التصفح بتاريخ: 2019/12/28. على الرابط الالكتروني:https://bit.ly/38rC5UL
- بلقزيز، عبدالاله.(2017/01/07). القُصْوَوِيَّة وتاريخها السياسي المعاصر. تم التصفح بتاريخ: 2020/01/13. على الرابط الإلكتروني: https://bit.ly/3nmxyHi
- بلقزيز، عبد الإله.(2017/07/03). الشعبوية في طبعتها الإسلامية. تم التصفح بتاريخ: 2020/01/13 . على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3ouWrSt
- زكي، مبارك. قراءة في كتاب محمد جلماد: الدين والسياسة في المغرب: الانتهازية السياسية والانحراف الايديولوجي. على الرابط الالكتروني:https://bit.ly/3qf8tjB

- حمدي، سمير .(2015/01/14). العمل الحزبي في تونس...الأزمة والمشكلات. تم التصفح بتاريخ: 2021/01/02. على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/38ruuFB

- التليدي، بلال.(2019/11/29). قراءة في كتاب عبد الإله بلقزيز، نقد السياسة في أمراض العمل السياسي. تم التصفح بتاريخ 2021/01/02. على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3hZMeej

- مركز المستقبل للدراسات المستقبلية.(2019/08/05). إشكاليات أحزاب السلطة في دول الاقليم" تم التصفح بتاريخ:2020/12/30. على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/39hRG8z

- القابسي، محمد أحمد.(2020/08/13).أي مستقبل للأحزاب في تونس. تم التصفح بتاريخ: 2020/12/30. على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/2LsPNgZ

- الأغبري، أحمد. (2019/04/12). الأحزاب السياسية والفعل الثقافي التحولي. تم التصفح بتاريخ:2020/12/01. على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/2Xnwokj

- بلقزيز، عبد الإله.(2018/05/28). العوامل التي تولد أزمة السياسة. تم التصفح بتاريخ:2020/12/01. على الرابط الإلكتروني: https://bit.ly/2MMfauV

– Addi, Lahouari.(1998). Violence politique et Islam en Algérie dans: Addi Lahouari et Mondher Kilani, Islam et changement social .Lausanne, Suisse: Editions Payot (Science humaines .

– Canovan ,Margaret .(1995).People, Politicians and Populism , Government and Opposition, An international Journal of Comparative politics. Vol 19. (No.03), pp:312–327

– Riccardo , Bocco.(1995). ASABIYÃT tribales et états au moyen orient "confrontation et connivences in: MAGHREB-MACHREK .(N° 147), p5.

– Machloukh, Anas.(01/12/2019).Populisme : De l'occident au monde arabe .consulter le 31/12/2020. sur le site web : https://bit.ly/2XnOHpw .